الجالية الميزابية وتأثيراتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية في تونس خلال النصف الأول من القرن العشرين.

محمد بوطيبي

أستاذ محاضر – جامعة المدية

الملخص:

شكلت هجرة بني ميزاب نسبة هامة في المجتمع التونسي من ضمن الجاليات الجزائرية المهاجرة إلى تونس خلال النصف الأول من القرن العشرين، فما هو عدد الميزابيين الذين هاجروا من بلادهم نحو تونس؟ وما هي المناطق المستقر فيها في تونس؟ وكيف كان التنظيم الاجتماعي للميزابيين في البلاد التونسية؟ وما هي الانعكاسات المترتبة عن الهجرة الميزابية في البلاد التونسية؟

وللإجابة عن إشكالية تتمثل في أثر الهجرة الميزابية في تغيير البنية الاجتماعية التونسية، وتأثيرها في التلاقح الاجتماعي والفكري والسياسي بين الجزائريين والتونسيين؟ حاولنا البحث في الأسباب والعوامل التي ساهمت في الهجرة الميزابية إلى البلاد التونسية خلال الفترة الواقعة مابين 1830–1956.

والمناطق التي استقرت فيها الجالية الميزابية في تونس؟ وكيف كان تنظيم الميزابين في تونس، وأهم شيوخ الجالية الميزابية في المملكة التونسية؟

وفي الأخير حاولت دراسة انعكاسات وتأثيرات الجالية الميزابية على الميادين الاجتماعية، الفكرية، السياسية والاقتصادية التونسية، باعتبار أن الجزائريين عامة ومنهم الميزابيين ساهموا في تأسيس وتمويل نشاط الأحزاب السياسية التونسية، والمساهمة في بعث وتعزيز الصحافة التونسية.

الكلمات المفتاحية:

ميزاب ; الإباضية; الهجرة; تونس; شيخ ;الحزب الحر الدستوري; مشيخة ;الحركة الوطنية التونسية; الجالية الميزابية.

Résumé :

The Algerian Mozabites formed in Tunis an important group in Tunisian society at the beginning of the twentieth century.

The problem that arises in this research: "What are the impact and influences of Algerian mozabite immigrants in Tunisian society in the twentieth century"?

The Mozabites left their country. because of several deferential factors, to study at the great mosque, or to work, or to escape from the French colonial policy in Algeria since the 1830 conquest, etc ... Finally, what is the real real number of this community in Tunisia?

The Mozabite immigrants left their regions in different stages. but where do they settle exactly in the Tunisian territory?

In principle all Algerians residing in Tunisia should be registered with the French administration in colonial times by the sheikh of the community, or by the civil controls of

madinas. And how are they organized Algerians in Tunisian society? by the system of (cheikhate) .and what are the Mozabite Sheikhs Tunis?

It is obvious that the Mozabite community played an important role in the Tunisian society, in the areas: (political, cultural and economic) in the first half of the twentieth century. because the Algerians participated in the founding and financing of Tunisian political parties in the early twentieth century, and took part in the appearance of journalism of the country.

مقدمـــــــة:

إن الهجرة الجزائريين إلى تونس قديمة جدا، قد تعود إلى القرن الثاني للهجرة كما يذكره محمد الطاهر بن عاشور[1] بأن" المغاربة قصدوا الرحلة نحو الشرق[2] منذ قدوم الشيخ سحنون سنة 191هـ "[3]، وبذلك فالهجرة الجزائرية نحو تونس قديمة جدا.

لقد تمت أول إحصائية للجالية الجزائرية في تونس سنة 1876م، في السجل[4] الذي يحمل قائمة اسمية تعدادها 1725 مهاجرا مسجلين على النحو التالي: 937 مسلم جزائري، 640 يهودي جزائري، 42 آخرين من مختلف الجنسيات. والحقيقة أن هذه الأرقام لا تعكس بدقة العدد الحقيقي للجالية الجزائرية الموجودة في تونس، التي قدرها الوزير الأول خير الدين باشا عام 1876م بحوالي 15000 جزائري مقيم في تونس، بينما تقديرات القنصل الفرنسي روسطون تشير إلى حوالي 16600 مهاجر، في الرسالة التي بعثها للمقيم العام في الجزائر بتاريخ 14 أوت 1876، كما هو موضح في الجدول التالي:

المنطقة	العدد
السوافة والنمامشة التقرتية	2000
ورقلة	800
الميزابية	1200 5

لقد ارتفع عدد الجزائريين المقيمين في تونس خلال النصف الأول من القرن العشرين إلى 13000 جزائري، منهم 765 ميزابيا، حسب تقديرات ش لومير h. le mier [6] وقد ركزت في هذه الدراسة على هجرة بني ميزاب إلى المملكة التونسية، خاصة وأن هذه الجالية لعبت دورا هاما في الحياة السياسية والاقتصادية التونسية خلال النصف الأول من القرن العشرين.

1- الهجرة الميزابية إلى المملكة التونسية:

تعددت مواطن الهجرة الميزابية إلى البلاد التونسية، وشملت مدن غرداية :القرارة، بني يزقن، مليكة، بريان، العتوق، بونورة. والحقيقة أن هذه الهجرة تحكمت فيها الظروف المعيشية الصعبة التي كان يعاني منها أهل ميزاب، خاصة وأن محصول التمور كان لا يعط منتوجا جيدا خلال كل سنتين أو ثلاث سنوات، فكانت الهجرة الميزابية تتجه نحو المناطق التلية الجزائرية أحيانا والبلاد التونسية أحيانا أخرى.[7]

لقد اتخذت الهجرة الميزابية شكلا جماعيا بالاستعانة بقوافل الجمال، لكن خلال الأربعينات أصبحت الهجرة تعتمد على النقل العصري[8]، فكانوا ينتقلون بالحافلات عبر مدينة تقرت وبسكرة وقالمة، ليمتطوا بعد ذلك القطار نحو تونس، أو التنقل عبر الطريق الرابط بين الجلفة والجزائر، ومن الجزائر نحو تونس. أو السفر عبر ولاية تبسة الحدودية وغار ديماو.[9] كما عرفت الهجرة الجزائرية دوافع عديدة، منها الرغبة في العمل، خاصة مهنة الحمامجية، أو بغرض التجارة المختلفة، وغيرها من الدوافع الأخرى. رغم أن السلطات الفرنسية كانت تفرض إجراءات صارمة ضد دخول الجزائريين للأراضي التونسية، كما جاء في نص الرسالة التي بعثها الوزير الأكبر التونسي لعامل ولاية الكاف التونسية يحذره من الهجرة الجماعية للجزائريين، ومنها هجرة سكان أولاد سيدي عبيد.[10]

1-1 الهجرة الطلابية الميزابة:

لقد توجهت أول مجموعة طلابية ميزابية إلى البلاد التونسية نحو الجامع الأعظم عام 1917م، أي بعد أربع سنوات من انطلاق البعثات الباديسية، والتي كانت تتم في أشكال منظمة، حيث كان يعهد دوريا بمهمة التنظيم والتوجيه إلى واحد من علماء الإثنية الميزابية، قصد السير الحسن للهجرة، والتي كانت في العادة محفوفة بالمشاكل والمخاطر الكثيرة[11] في ظل استمرار الحرب العالمية الأولى. وفي هذا الصدد نذكر البعثة العلمية التي كانت بقيادة إبراهيم الطفيش، رفقة مجموعة من الرفقاء المحليين، منهم إبراهيم بن الحاج عيسى (أبو اليقظان)، مفدي زكرياء، حمودة بن سليمان رمضان، صالح بن يحي، محمد علي دبوز، عبد العزيز الثمين[12]. وقد عثرنا

على مراسلة من الحاكم العام الفرنسي في الجزائر إلى نظيره في تونس يطلب منه التأكد من هوية الأشخاص الذين هاجروا من مناطق بني ميزاب قصد التعلم في تونس[13]، التي مثلت النخبة الميزابية التي ساهمت في الحياة الفكرية والأدبية الجزائرية.

فالهجرة الميزابية يمكن إدراجها ضمن الهجرات الصحراوية الكبرى، التي كانت تتخذ أشكالا فردية أو جماعية تارة أخرى، واقتصرت هجرة بني ميزاب على جنس الذكور دون الإناث في الغالب، بسبب العادات[14] الميزابية بحيث لم يتجاوز العنصر الأنثوي المهاجر إلى تونس نسبة 10 % من مجموع الهجرة الإباضية، مقارنة بهجرة أهالي التل، كما تميزت هجرة بني ميزاب في الغالب بأنها كانت ظرفية وموسمية في غالب الأحيان.[15]

ونتيجة النشاط الذي كان يقوم به الطلاب الزيتونيين الجزائريين بما فيهم الطلبة الميزابيين في المملكة التونسية كانوا عرضة للمراقبة المستمرة من طرف الجهات الأمنية الفرنسية، سواء في الجامع الأعظم أو الفروع التابعة له أو المدارس الأخرى الخاصة بالميزابيين، كما تشير إليه التقارير الأمنية الفرنسية عن الطالب الطفيش إبراهيم بن محمد بلحاج إبراهيم، حيث أن التحقيقات الفرنسية كانت تشمل كل المعلومات الشخصية للمهاجرين الميزابين، منها : الاسم واللقب، الجنسية، تاريخ ومكان الميلاد، السكن، الأصول، الأب، الأم، المهنة، العنوان السابق والحالي وكل مواصفات الوجه والقامة[16]، ونفس الشيء ينطبق على الطالب الميزابي الآخر في الجامع الأعظم ألا وهو الطالب حاج إبراهيم بن عيسى أو يحيى من منطقة القرار[17].

ونتيجة لأن طلاب المدارس التونسية كانوا على علاقة تواصل بالبة جامع الزيتونة، فهي الأخرى خضعت للرقابة الأمنية الفرنسية، منها مدرسة السلام الواقعة في جهة بوخريص شارع رقم 1، والمدرسة السليمانية الخاصة بأهل ميزاب، التي كانت تحتوي على مأوى للطلبة، إذ يشير التقرير بأن مستوى أعمار التلاميذ كان يتراوح بين سن (9-14) سنة والبالغ عددهم اثنان وأربعين طالبا، منهم ستة عشر تلميذا، مع التأكيد على خطورة العنصر رقم عشرين الذي لم يتجاوز عمره 13 سنة ألا وهو سليمان النفجر.[18]

إن الطلاب الميزابيين القاطنين في تونس كانوا يسكنون عادة في مأوى المدرسة، التي كان يشرف عليها شيخ من أصول ميزابية من خريجي الجامع الأعظم، يهتم بقضاياهم الدينية، الذهنية، الفقهية والمذهبية، اللغوية والأدبية.[19]وقد استطاعت الجالية الميزابية تأسيس مساجد خاصة

بالمذهب الإباضي في تونس، منها المسجد الكائن في سوق البلاط، والمكتبة الكائنة في منطقة سيدي بوخريص. وأشارت التقارير الأمنية الفرنسية إلى وجود مدرستين خاصتين بتعليم أبناء الإباضيين في العاصمة التونسية، يسهر على إدارتهما الشاذلي المورالي محرر جريدة المنير. وإشراف الشيخ ابراهيم الطفيش بن الحاج محمد (40 سنة)، أحد الطلبة المتخرجين من جامع الزيتونة، وبا علي صالح باعلي 35 سنة، وكلاهما من بني يزقن، حيث ينحدر الأول من فرقة أولاد الحاج السعيد، والثاني من فرقة أولاد الحاج زكري. وكانت المدرستين تقعان بالقرب من حمام القشاشين لصاحبه صالح بن عمر من ميزاب، حيث تقع الأولى في الطابق العلوي بعمارة من سوق البلاط، والثانية عبارة عن منزل يقع خلف الحمام المذكور سابقا.[20]

2- مناطق استقرار الجالية الميزابية في المملكة التونسية:

كانت العاصمة التونسية أحسن مكان لاستقرار الجالية الميزابية مقارنة بالمدن التونسية الأخرى، حيث كان أهل ميزاب يفضلون السكن في المحلات التجارية والحمامات ومراكز عملهم بدلا من المنازل والوكالات، يتجمعون عادة في الحمامات، مشكلين نواة صداقة وتعاطف فيما بينهم، بعيدين عن المقاهي باعتبار أن مذهبهم الإباضي يمنعهم من ذلك. وأهم مراكز تجمعاتهم في العاصمة التونسية هي: شارع سيدي محرز 26، سوق السلاح 20، شارع القعادين 80، شارع سيدي العلوي. [21]

لقد شكلت الجالية الميزابية في المملكة التونسية كتلة موحدة في وجه الخصوم والأعداء المناوئين لهم، وربطوا علاقاتهم بإخوانهم في المذهب في الجزائر، حيث يمكن أن تكون الجالية الميزابية حرضت الجماعة الميزابية بالعاصمة الجزائرية كي تقف بالمرصاد في وجه السيد محمد القبايلي في تونس حينما نشر مقالا في جريدة اظهار الحق في مطلع القرن العشرين، الذي مسَ الإباضيين وعلى رأسهم الشيخ محمد بن يوسف أحد علماء الميزابيين، لدرجة أن الحاكم العام في الجزائر تدخل في الأمر، يطلب من نظيره المقيم العام في تونس في الرابع مارس 1905 الضغط على صاحب جريدة المنتقد، للحد من المساس بالثوابت الدينية والمذهبية للآخرين. [22]

3- شيوخ الجالية الميزابية في تونس:

إن دراسة الوضع الاجتماعي للجاليات الجزائرية في تونس، اعتمدت على التقوقع الاجتماعي لدى الأهالي الجزائريين على أنفسهم، بحيث أن كل مجموعة (طائفة) كان يرأسها شيخ طائفة،

يتم تعيينه بمرسوم من المقيم العام الفرنسي في تونس، وهذا التنظيم كان موجودا قبل فرض الحماية الفرنسية على المملكة التونسية عام 1881، توارثته العائلات أبا عن جد، فكان شيخ المدينة يقوم بمهمة جمع الضرائب، ومهام الشرطة الإدارية، تسجيل المقاتلين في الصفوف الفرنسية، وتقديم الوثائق والشهادات المستعجلة لإدارة الحماية، من إقامة وكل ما يحتاج إليه المهاجر الجزائري في تونس. وكان شيخ المدينة يقوم بدور الوسيط بين المراقب المدني والأهالي، ومقابل ذلك كان يتقاضى الشيوخ الجزائريون راتبا نسبيا يستخلص من الضرائب التي يدفعها الأهالي لخزينة الدولة التونسية.[23]

وكان ترسيم شيوخ الجزائريين في وظيفة المشيخة يتم على يد القنصل الإقامة العامة في تونس، باعتبارهم رعايا فرنسيين، ويتقاضون منحا من الميزانية الإقامة العامة الفرنسية في تونس، مقابل الخدمات الإدارية والمالية التي يقدمونها للسلطات الفرنسية في المملكة التونسية، من تجنيد، إحصاء وجمع الضرائب من المواطنين الجزائريين المقيمين في المملكة التونسية.[24] فكان شيوخ المدينة في تونس يقوم بإحصاء دقيق للسكان الجزائريين، كما هو الحال في نص الرسالة التي قدمها شيخ مدينة تونس إلى السيد بلو الكاتب العام للحكومة الفرنسية، التي تبين بأن عدد أفراد الجاليات الجزائرية المقيمة في تونس كان يقدر بحوالي 2028 ساكن بتاريخ 25 فيفري 1925 م[25].

وأهم شيوخ الجاليات الجزائرية الذين تولوا هذا المنصب خلال عام 1919م هم: جلول بن الحاج محمد بن رمضان شيخ الورقليين، أحمد بن محمد بن صالح شيخ التواتيين، الحاج علي بن عمر بن باكير شيخ الميزابيين، فرحات بن حسين بونوة شيخ العاصميين، أحمد بن الحاج بن جنات شيخ الوهرانيين، محمد بن صالح بن زروق شيخ القسنطنيين، علي بن سلطان بن بلقاسم شيخ السوافة [26]، علما بأن عدد الشيوخ في كامل التراب
التونسي بلغ حوالي 600 مشيخة في عام 1922م .[27]

فكان المراقب المدني مكلفا بتسجيل الشيوخ الجزائريين بتواريخ ميلادهم، وبداية ممارسة نشاط المشيخة، منهم شيخ السوافة الذي استلم المهمة عام 1891م، شيخ التوات عام 1904 م، شيخ القسنطينيين 1907م، شيخ الجزائريين 1908م، شيخ الوهرانيين 1910م، شيخ المزابيين 15/ 03/ 1912، شيخ الورقليين 1913 م.[28] وكان تعيين الشيوخ يصدر في مراسيم الوزارة الكبرى

للإمضاء بالطابع، ومنها الأمر الصادر بتاريخ 23 شوال 1337هـ الموافق ل 26 جويلية 1919م بتولية ستة مشايخ جزائريين على رعاياهم القادمين من جهات ورقلة، توات، بني ميزاب، الجزائر، وهران.[29]

كانت تشترط بعض الصفات في شيوخ الطوائف لتولي مهمة المشيخة، منها الخدمة الفرنسية لاسيما الخدمة العسكرية كما هو حال شيخ الجزائريين فرحات بونوة بن حسين بن الحاج أحمد الذي تم تجنيده في الجيش الفرنسي عام 1877م، ثم شغل منصب حارس بلدي في الحدود الاستعمارية الفرنسية ما بين 1891/1886 م،
ثم جاء إلى تونس وأصبح شيخا للجزائريين بعد 1921م.[30]

وأهم شيوخ الميزابيين الذين مارسوا مهنة المشيخة نذكر الحاج علي بن باكير الذي تولى مشيخة الميزابيين في تونس مابين 1884-1893 لأول مرة، غير أن الحاج علي بن عمر بن باكري من مواليد 1852 بغرداية، ابن علي بن عمر بن باكري، وأمه منانة بنت الحاج محمد. تقلد منصب شيخ الورقليين في تونس مرة أخرى عام 1913 .[31]

وذكرت بعض الوثائق الإدارية الفرنسية أن الشيخ عبد الجليل بن إبراهيم بن أحمد لم يكن محل رضي من طرف المقيم العام في تونس، طالبا من الإدارة الفرنسية تعويضه عام 1912 بالشيخ الحاج علي بن عمر باكري.[32] والحقيقة أن السلطات الفرنسية لا تعين في مثل هذه المناصب إلا الأشخاص الطيعين، الذين قدموا خدمات للفرنسيين كما الحال في كل الأنظمة السياسية الاستعمارية المتعارف عليها. فالحاج علي بن عمر خريج جامع الزيتونة خلال فترة احتلال الفرنسي اشتغل مع والده بحراسة القنصلية والبنك الفرنسيين حتى فرض الحماية على تونس عام 1881، حيث خدم الشيخ الابن السلطة الفرنسية بفعل دعايته الحماسية على الأهالي. وكان يوصيهم بالتزام الصمت والهدوء خلال حوادث الزلاج والترامواي الشهيرة في تونس ما بين 1912/1911. ولما كان يتميز بصفة الأهلي الأوربي، فقد تم تعيينه عضوا في الوفاق الفرنسي، وفي معهد قرطاج. وكان عضوا مؤسسا في خدمة اليتامى الذين يزاولون تعليمهم في المدارس الابتدائية، باعتباره واحد من ضمن أربعة مؤسسين آخرين، ثم عضو في الجمعية الخيرية الفرنسية. ونتيجة مشاركته في الأعمال التضامنية والمحبة بين الناس. ونتيجة لخدماته الكثيرة للفرنسيين فقد قدم له الحاكم العام الفرنسي في تونس على تقليده "وسام السعفات الأكاديمية"

les palmes académiques، كما حاز على نيشان الافتخار أثناء خدمته ضابطا في الجيش الفرنسي. فأثناء أحداث الزلاج* 1911 قام الشيخ بدعاية الأهالي الميزابيين في أحياء العاصمة التونسية، في باب الجديد للتهدئة من غضب المعارضين للسياسة الفرنسية. وخدم السلطة الفرنسية أثناء مقاطعة التونسيين للترامواي باستخدام رفاقه في ركوب عربات الطرام التي قاطعها التونسيون خلال تلك الفترة، قصد فك الحصار المضروب على هذه المؤسسة الأوربية (مؤسسة الطرام). وقام بردع المضربين وتقديم النصائح للقصر بعدم الإضراب أو تعريض أنفسهم للمخاطر الأمنية. ونتيجة لوقوفه في الصف الفرنسي تلقى رسالتين مهددتين من الوطنيين التونسيين نتيجة العمالة والخيانة ضد الوطنيين التونسيين.[33] تم توليته منصب المشيخة بموجب الأمر الصادر في 26 ديسمبر 1919 [34]. وكان الشيخ السابق الذكر واسع الشهرة في أوساط الجالية الميزابة في تونس، الذين انتخبوه سابقا أمينا للحمامات عام 1912، نتيجة لمعرفته لهذه الصنعة[35]، وتم تنصيبه بصفة رسمية بتاريخ 15 مارس 1912. [36]

أما الشيخ سي حمو بن محمد بن عمي موسى:[37]* فتم اقتراحه لتولي مهمة مشيخة الطائفة الميزابية خلفا للحاج على بن عمر، فهو ينحدر من أسرة ذات جاه وسلطة بين الميزابين، فكان أبوه شيخ جماعة بني يزقن، واثنان من أعمامه مارسا مهنة القضاء، الأول في غرداية والثاني في بني يزقن، أما بالنسبة له فعشية تنصيبه على مشيخة الجالية الميزابية كان يشتغل بالتجارة في شارع الكنيسة بتونس، حيث كان في رصيده أكثر من 80000 فرنك فرنسي، بعدما كان مقيما في مدينة سوق أهراس لمدة 21 سنة، حيث كان ممثلا بلديا لمدة ثماني سنوات، وممثلا للميزابيين لدى محكمة قسنطينة، وعضوا في مؤسسة الكورسيين والمؤسسة التجارية، لينتقل بعد ذلك إلى تونس عام 1908، حيث تم تكليفه بمهام وكيل أحباس الميزابيين بتونس العاصمة. وهذه المؤهلات بدورها ساعدت الشيخ سي حمو بن محمد بن عمي موسي بأن يعين شيخا على لجالية الميزابية في تونس.[38] بصفة رسمية في هذا المنصب بتاريخ 22 ماي 1920، بموجب الأمر العلي للوزارة الكبرى التونسية.[39] غير أن هذا الأخير لم يدم طويلا في منصب المشيخة، حيث قدم استقالته إلى المراقب المدني كما جاء في البرقية الصادرة من هذا الأخير في الثالث ديسمبر 1925. قصد تبليغ سان لوسيان (Lucien saint) المقيم العام الفرنسي في تونس،[40]بسبب عجزه القيام

بواجبه من جراء مرض أصابه،[41] والذي تم قبوله من طرف وزارة الداخلية بتاريخ 24-12-1926.[42]

ومن الشيوخ الذين تم توليتهم على الجالية الميزابية من طرف إدارة الحماية الفرنسية في تونس، نذكر للشيخ علي بن الحاج محمد بن الحاج إبراهيم بوعروة، الذي قبل ذلك المنصب بعد استقالة سي حمو بن محمد، فالشيخ علي بن محمد من مواليد 1882 بالقرارة، زوج فاطمة بنت الحاج الحوثي، وهو أب لثلاثة أولاد، كان يمتلك حمام قرب الزاوية البكرية بتونس العاصمة.[43] تولى مهمة المشيخة طبقا لأمر الباي محمد الحبيب باشا، بناء على طلب الوزير الأكبر في 12 مارس 1927 م/ 9 رمضان 1345 هـ.[44] غير أن الشيخ أصيب بخبال في عقله قبل توليه المنصب، لدرجة أن قايد الأحواز تردد في أن يطلب منه مبلغ 60 فرنكا جراء عدم توليه المنصب.[45]

أما الشيخ عمارة بن ناصر بن يوسف بن عمارة[46] فإنه تولى منصب مشيخة الميزابيين خلفا لسابقه الذي أصبب مرض عقلي، وتم تنصيبه على الجالية الميزابية باقتراح المراقب المدني في تونس بتاريخ 29 جويلية 1927 .[47] غير أن هذا الأخير واجه مشاكل مع السلطة التونسية بسبب اتهامه بالتقصير في جمع الضرائب، مما جعله يقدم استقالته للسلطات الفرنسية، التي أصبحت سارية المفعول بداية من تاريخ الفاتح جانفي 1935.[48] والذي خلفه بدوره سي الحاج محمد بن الحاج موسي بموجب الأمر العلي بتاريخ 8 أوت 1935.[49] والذي استمر في أداء مهمته إلى غاية عام 1947، حيث تم تعيين الشيخ با أحمد باكير بن محمد بن امحمد .[50]

عموما فقد خدمت المشيخة الميزابية الحكومة التونسية، كباقي مشيخات الجاليات الجزائرية، وكانت عيونا للحماية الفرنسية على أهالي بني ميزاب المقيمين في المملكة التونسية خلال النصف الأول من القرن العشرين.

4- الدور الاجتماعي و الاقتصادي للطائفة الميزابية في المملكة التونسية:

4-1 الوظائف الاجتماعية:

من المعروف أن الميزابيين شغلوا مهن التجارة والحمامات والعطارة.[51] حيث تبين لنا بعض الوثائق الأرشيفية امتلاك الميزابيين لبعض الحمامات في تونس، التي كان يشرف عليها في العادة أمين الحرفة. ومن الأمناء الذين تم انتخابهم على إدارة وظائف الحمامات نذكر الشيخ الحاج علي

بن عمر، الذي تم انتخابه من طرف 115 شخصا من ملاك ومعلمين وخدم، لكون الحاج علي بن عمر كان عارفا بأسرار مهنة الحمامجية، ومستلزماتها المالية، نظرا لممارسته هذه المهنة أكثر من 45 سنة. علما بأن الوظيفة كانت تستلزم النظر في الأحباس والمساجد والنظر في شؤون الأيتام وقيمة العملة بين الداخل والخارج.

لقد كتب أصحاب الحمامات العديد من المرات يطلبون تنصيب الحاج علي رئيسا للحرفة، ومنه الطلب الموجه إلى رئيس الوزراء التونسي يوسف جعيط طالبين منه تعويض الأمين السابق عبد الجليل بن ابراهيم.[52] وبالفعل فقد تم ترسيم الحاج علي أمينا للحمامجية الميزابيين بتاريخ 29 أكتوبر 1913. وهذا المنصب قد يكون ساهم في تعيينه شيخا للميزابيين مستقبلا [53]. ويبدو أن الشيخ قد حاول الحصول على وظيفة من قبل في عهد المقيم العام روني ميبه MELLIHE عام 1899، من خلال أحد الرسائل الرسمية التي تبين أهمية هذا الشخص عند جماعة الميزابيين، نظرا لوزنه المالي ومسؤولياته السابقة وشهرة عائلته التي حلت بتونس منذ منتصف القرن التاسع عشر.[54]

وأشارت التقارير الفرنسية ذاتها عن علاقات الميزابيين بغيرهم خلال الحرب العالمية الأولى، والتي كانت تربط الميزابيين وشيخهم الحاج علي مع غيرهم الذين يشاركونهم نفس المذهب في جربة والمدن التونسية الأخرى، وجبل طرابلس، والمدن الجزائرية.[55]

ومن الحمامات الشهيرة التي تحت تصرف الجالية الميزابية في تونس العاصمة نسجل الحمامات التالية: حمام دار العسلاوي لأولاد المهداوي، حمام الرصاص لورثة محمود بن إبراهيم، حمام التبانين لصاحبه عمر بوعروة، حمام القعاوين للنائب الحاج محمد بن سالم، حمام زنقة النعورة لمحمد الخرفي، حمام سوف البلغة لإبراهيم بن الحاج كربوش، حمام الزيوان للوكيل الحاج علي بن عمر، حمام القشاشين لصاحبه الحاج علي بن عمر، حمام الدولاتي لحمزة بن فرج، حمام دار الجلد أحمد الباجي، حمام الزتزني للقهواجي، حمام المرسي لمحمد المهندبي، وحمامات أخرى المنتشرة في تونس العاصمة. [56]

4-2 المساهمة الضريبية للجالية الميزابية في الخزينة التونسية:

من خلال الوثائق الأرشيفية المطلع عليها تبين لنا أن المهاجرين الجزائريين في تونس لعبوا دورا هاما في الحياة الاقتصادية التونسية، وتقديم الضرائب للخزينة التونسية ومنها ضريبة المجبى،

التي كان يدفعها الجزائريون كغيرهم من المواطنين التونسيين، والمقدرة بقيمة 60 فرنكا في النصف الثاني من القرن العشرين وكانت تعرف بضريبة المساهمة، وهي ضريبة إجبارية على الأشخاص البالغ أعمارهم ما بين الثمانية عشر والستين سنة (18-60).[57]

كان شيخ مدينة تونس يقوم بجباية الأموال من التونسيين والجزائريين المقيمين في تونس بموجب مرسوم 31 ديسمبر 1913، في الوقت الذي كان يقوم قائد الضاحية بالإشراف على جماعة البرانية . لكن بعد 1919 أوكلت هذه المهمة لشيوخ الجزائريين باعتبارهم مجرد أعوان من عامة الناس تستعين بهم الاقامة العامة الفرنسية في تونس قصد الاستعلام والاستخبار، يتم اختيارهم من طرف المقيم العام والمراقب المالي، وتعينهم من طرف البايات التونسيين[58] أو المحركين للقيام بهذه المهمة في الحياء التي يقطنها الجزائريون. غير أنه بموجب الأمر الملكي الصادر بتاريخ 9 سبتمبر 1919 تم تعيين شيوخ الجزائريين للإشراف على الجاليات الجزائرية في العاصمة التونسية[59]، وقد بينت الرسالة التي رفعها شيخ مدينة تونس إلى الكاتب العام للحكومة الفرنسية بأن عدد الجزائريين المسجلين في الإدارة، والذين يدفعون ضريبة الاستيطان قدر عددهم في عام 1919 ب 1382 شخصا، وهذه الوثيقة بالطبع لا تتطرق إلى الجزائريين الذين كانوا يسكنون في الضواحي[60]. وأشارت إحصائيات عام 1920 التونسية أن المبالغ المالية المتعلقة بالجزائريين 2375 فرنكا، منها 1599 فرنك قبضت من طرف شيخ المدينة و776 فرنك تم جبايتها من الضواحي، علما بأن المداخيل الإجمالية في تلك السنة قدرت ب 62375 فرنك، وبذلك فإن مساهمة الجزائريين في الضرائب قدرت ب3.8 % من مجمل المداخيل التونسية. [61]

أما التغطية المالية للجزائريين إلى غاية 1946/11/31م المرتقبة والمفروض تحصيلها من المهاجرين الجزائريين بواسطة شيوخ المدينة قدرت ب 16479877،30 فرنك يتم تأديتها على النحو التالي:

الشيوخ	النسبة المئوية
الجزائر	4,4
القسنطنيين	1,3
التواتيين	1,8

السوافة	22,6
الورقليين	11,6
الوهرانيين	2,9
الميزابيين	12,8

إن هذا الجدول يبين الوضعية الحرجة التي أصبحت تتخبط فيها الخزينة التونسية نتيجة تأخر وتهرب الجزائريين في تسديد الضرائب المالية المفروضة عليهم، وهذا ما جعل الكاتب العام للحكومة الفرنسية في تونس يبعث برسالة تنبيه إلى وزير الداخلية التونسي للضغط على شيوخ الجزائريين من أجل إنقاذ الخزينة التونسية من العجز المالي المسجل خلال عام 1946.[62] واستمر الوضع على حاله خلال سنة 1947 على ما كان خلال عام 1946، حيث ظلت الإدارة المالية التونسية تعاني من تأخر مشيخات الجزائرية من العجز الذي قدر نسبت 1 2.8 %، علما بأنه في تلك السنة حدث عجز مالي قدر بقيمة 16479877 فرنكا.

ومن أسباب العجز المالي للخزينة التونسية نلاحظ تهرب الجزائريين من دفع الضرائب، وعلى رأس المتهربين من تأديتها هم السوفيون، فحسب الرسالة التي بعثها الكاتب العام للحكومة التونسية إلى الوزير الأول التونسي فإن شيخ السوافة عرف عجزا ضريبيا قدر بقيمة 29536,80 فرنكا، هذه الوضعية جعلت السلطات الفرنسية تقوم بعزله وتعويضه بشيخ آخر، دون غيره من مشايخ الطوائف الجزائرية المقيمة في العاصمة التونسية، علما بأن العجز الكلي قد بلغ 73582,60 فرنكا.[63]

لقد كان شيوخ الجزائريين مراقبين بشدة من طرف المراقب المالي، ويتعرضون لتقاريره التي تبين عجزهم عن تحصيل الأموال اللازمة من المهاجرين الجزائريين، فعلى سبيل الحصر قدم مدير المالية للكاتب العام الفرنسي في تونس تقريرا ضد شيوخ الطوائف الجزائرية بتاريخ 3 أكتوبر 1938 يبين فيه أن شيوخ الجزائريين : القسنطنيين والوهرانيين والميزابيين والورقليين لم يصبوا أي مبلغ مال لدى شيخ مدينة تونس، في الوقت الذي اكتفى فيه الأوائل بصب المبالغ التالية خلال السنة السابقة على النحو التالي: 533 ف، 225 ف، 123 ف، 225.5 ف.[64] رغم أن السلطات الفرنسية كانت تقدم لهم أرضاء مقابل مهام الخدمة، حين أقدمت عام 1937 بتقديم نياشين

الافتخار للشيخ بونوة محمد عمار شيخ الجزائريين، وشيخي الميزابيين والتواتية للحصول على نيشان افتخار الخيالة الأتي اسميهما على التوالي: الحاج بابا موسى حاج محمد وبن عبد الرحمن بن الزبير الحاج مبارك .[65]

ومعلوم أن الجزائريين المسجلين في القائمة الاحصائية عند شيوخ المدينة كانوا يدفعون مبلغا قدره 10 فرنكات فرنسية لشيوخ المدينة خلال عام (1922)، في الحين الغير مسجلين في القوائم الاحصائية والفارين من التجنيد الفرنسي كانت تفرض عليهم رسما إضافيا آخرا يقدر ب 6 فرنكات مثل المواطنين التونسيين. وكثيرا ما كانت تحدث خلافات ووشايات بين شيخ مدينة تونس وشيوخ الجزائريين حول جمع الضرائب السنوية، باعتبار أن شيوخ الجزائريين كانوا لا يجمعون الأموال اللازمة من مواطنيهم الجزائريين في تونس، في الوقت الذي يبرر فيه شيوخ الجزائريين مواقفهم بأن السلطات الفرنسية ظلت تعتمد على الاحصائيات الرسمية القديمة التي ترجع لعام 1921، التي تكون متضاربة وغير مطابقة مع إحصائيات الشيوخ الجزائريين، بسبب هجرة وغياب الجزائريين ووفاة البعض منهم أو عجزهم المادي[66].

لقد خصصت السلطات الفرنسية منحة سنوية للشيوخ الجزائريين مقابل الخدمات التي تقدم من طرفهم، قدرت بمبلغ 1500 فرنك سنويا عام 1927، لترتفع إلى 1800 فرنك خلال عام 1930، علما بأن السيد رونو طلب برفع هذه المنحة إلى 500 فرنك شهريا، أي ما يساوي 6000 فرنك سنويا، غير أن المبلغ استقر في حدود 300 فرنك شهريا، وقد كانت ميزانية الشيوخ العامة تساوي 48000 فرنك فرنسي، بما فيهم شيوخ الجزائر السبعة بتونس والخمس الآخرين في المناطق الأخرى: تجراوين، الكاف، المقطر، بنزرت، تالة، تبرسق، الكاف،[67] مما استوجب على المدير المالي أن يطلب فرض غرامة مالية على هؤلاء الشيوخ المتأخرين في دفع المستحقات التي كانت على عاتقهم للخزينة العامة. وبتاريخ 4 جانفي 1959 قدم مدير المالية شكوى أخرى ضد شيوخ عاصمة الجزائر والميزابيين الوهرانيين، القسنطينيين، التوات والورقلين، طالبا منهم فرض غرامة مالية على عاتقهم، نظرا لعجزهم في تأدية مهامهم، كما طالب بإشعار شيخ الورقليين بتقديم ضمانات لتسديد الأموال أو إقالته من منصبه.[68]

5- مساهمة الميزابيين في الحركة الوطنية التونسية:

لقد أقبل عدد من الجزائريين المقيمين في تونس على الانخراط في الحزب الحر الدستوري منذ الوهلة الأولى لتأسيسه، وتوالى تدعيم الحزب بانخراط ونشاط الجزائريين في مؤتمراته ولقاءاته بالعناصر الجزائرية، فمنهم من كان جزائري المولد والجنسية أمثال الميزابين الشيخ إبراهيم الطفيش، الشيخ صالح بن يحي وإبراهيم ابن الحاج عيسى، ومنهم من كان أصله جزائريا استقر منذ فترة في تونس، أمثال أحمد توفيق المدني، عبد الرحمان اليعلاوي، الطيب بن عيسى، العيد الجباري، محمد العريبي، عبد العزيز الثعالبي، حسين الجزيري والصادق الرزقي،[69] حيث ناضل أهل ميزاب كغيرهم من الجزائريين في الحركة الوطنية التونسية ودعمها ماليا، حيث أشارت التقارير الأمنية الفرنسية بأن شخصين من أهل ميزاب قدما مبلغا ماليا للشيخ صالح بن يوسف قدر بقيمة 60 ألف فرنك فرنسي أثناء زيارتهما للمملكة التونسية، حيث تم انتخاب الجزائريين وتعيينهم في اللجان التنفيذية للحزب، كما هو حال اللجنة التنفيذية الثانية للحزب المتكونة من سبعة وعشرين عضوا منهم : الثعالبي، أحمد توفيق المدني، الطيب بن عيسى، وكذلك صالح بن يحي من أهل ميزاب الذي تم تعيينه عضو ضمن لجنة نشر الدعوة للحزب الحر الدستوري.[70]

من الثابت أن الحزب الحر الدستوري كان بحاجة للأموال لتغطية نشاطاته السياسية، ويبدو أن الحزب كان في ضائقة مالية خلال صيف1921، هذا ما جعل قيادة الحزب تعقد اجتماعا في أوت 1921 في مقر المناضل صالح بن يحي سعيدة الكائن بشارع عجولة بقيادة عبد العزيز الثعالبي بغية تمويل الحزب، لذلك تم توجيه نداء للجزائريين لمساهمة في تمويل الحزب، وتم خلال ذلك الاجتماع تكليف الشيخ صالح بن يحي الاتصال ببني جلدته الميزابيين لدعم الحزب ماليا، وهم: باحمد بن داوود تاجر من قالمة، الحاج باكير بن داوود تاجر من قالمة وهو من مواليد 1873 في غرداية، معروف بتجارة المواد الغذائية الحبوب والزيت في مدينة قالمة، حيث كان رئيس جماعة الإباضيين في المدينة، وقد كان محل متابعة قضائية وأمنية من طرف الجهات المخولة الفرنسية المخولة بذلك. وكان كثير التردد على تونس، فقد زارها مرتين في أواخر شهري 1921، وخلال هذه الفترة تحصل على مبلغ مالي من طرف الأهالي الجزائريين للحصول على جريدة المنير، التي كانت تصدر في المملكة التونسية[71]، ومن الميزابين الذين ساهموا في تمويل الحزب الحر الدستوري التونسي نذكر باعلي زكري بن عمور تاجر من قالمة – زكري بن سعيد

– بوراس محمد تاجر من قالمة، باعلي الحاج صالح بن عمور كاتب عام سابقا، محمد بن داوو تاجر وكاتب عام بقالمة.[72]

وفي إطار التعاون بني ميزاب مع مسئولي الحزب الحر التونسي أشارت المصالح الأمنية الفرنسية عن جمع التبرعات المالية من المقطعات الإدارية الجزائرية الثلاث (الجزائر، قسنطينة ووهران)، وفي تونس نفسها من طرف الإباضيين، قصد تقديمها للأشخاص الذين كانوا مكلفين بالجماعات الميزابية، وتشير المصادر الأمنية الفرنسية عن جمع مبلغ مالي قدره ستة ملايين فرنك فرنسي تم رصده للمسألة السياسية التونسية. [73]

فالعناصر المنتمية للاتنية الإباضية السابقة شكلت في أولاد عنان صندوقا هاما للميزابيين التي كانت تنشط في هذا المجال وعلى رأسهم: قائد وقاضي بني يزقن، وصالح بن يحي الذي وصفته الأجهزة الأمنية الفرنسية من أكثر العناصر الإباضية نشاطا في لجنة الحزب الحر التونسي. كان هذا الأخير عرضة للمحاكمة أما مجلس الحربي بتونس بتهمة التآمر على الأمن الداخلي التونسي، هو وغيره من الناشطين الميزابيين، الذين طالب في حقهم محافظ الحكومة التونسية أمام المجلس الحربي تشكيل لجنة قضائية مهمتها العمل مع ضابط الشرطة القضائية ببني يزقن البحث في شأن العناصر الإباضية المتهمة بدعم الحزب الحر الدستوري وتمويله. في نفس الوقت فرضت السلطات الأمنية مراقبة مشددة على العناصر الميزابية النشطة في تونس. ونبهت السلطات الفرنسية أيضا بتشديد الإجراءات الأمنية المشتركة لمراقبة الزيارات الميزابية بين الجزائر وتونس، في وقت تميزت هذه الأخيرة بفرض حالة الطوارئ في البلاد. كما صدر أمر بتاريخ 16 فيفري 1921 يفرض الرقابة المشددة على المراسلات القادمة من الجزائريين لنظرائهم في البلاد التونسية، كما قامت الجماعات الميزابية بجمع أمول لفائدة جرائد المؤيد، المنير، جحا، رغم أننا لا نعرف بدقة سبب هذه جمع التبرعات خلال هذه الفترة . [74]

لقد أشارت التقارير الأمنية الفرنسية عن جمع مبلغ لا يقل 17400 فرنك فرنسي على هامش المعرض الذي تم وضعه للحزب الحر الدستوري التونسي بالتعاون بين الشيخ عبد العزيز الثعالبي وصالح بن يحي من طرف الأخوين بن اسماعيل الحاج باكير وأخيه محمود الذي كان يشغل مهنة تاجر بمدينة قالمة[75]. وأشار تقرير أمني آخر أن المتعاونين والمشتركين الذين كانوا يقدمون التبرعات المالية للحزب التي جلبها المناضل بن يحي من طرف القواعد النضالية الخلفية

الموجودة في الجزائر، من طرف المناضلين الأتي أسماءهم: داوود فارس ميزابي من قالمة. [2] محمد بن زكري من تبسة. عمر بن إبراهيم غير متعلم من برج بوعريريج. حجوط يوسف بن عدون شارع لير بالجزائر. [76]

فصالح بن يحي بعد إكمال دراسته بجامع الزيتونة التي وفد عليها عام 1917م، اشتغل بالتجارة على طريقة بني جلدته المعروفين بمهارتهم في هذا الميدان، وقدم دعما ماليا للحزب كما يذكر محمد علي دبوز قائلا: " ... الشيخ صالح بن يحي قام بجولة سنة 1920م في الجزائر فجمع من التجار الجزائريين الميزابيين ثمانين ألف فرنك تبرعوا بها للحزب الحر الدستوري، وهي وأمثالها من تبرعات الميزابيين المتصلة للحزب هي التي مكنت الشيخ الثعالبي من السفر إلى فرنسا للتعريف بقضية تونس". [77]

لقد خدم صالح بن يحي الحزب الحر الدستوري، وجعل مسكنه مقرا لتجمعات الحزب، ومنه التجمع الذي ترأسه عبد العزيز الثعالبي حول إمكانية تمويل الحزب وكسب قاعدة نضالية في شمال افريقيا. [78] وهو الذي سهل الأمور عن الشيخ عبد العزيز الثعالبي، بتولية محمد الجعايبي صاحب جريدة الصواب، وسليمان الجادوي صاحب جريدة مرشد الأمة بالمهمة المذكورة، لكن الأول رفض الأمر متعذرا بعدم قدرته القيام بتلك المهمة التي كلفه بها قادة الحزب للتوجه للمغرب الأقصى قصد الدعاية، مع أعضاء آخرين للقيام بنفس المهام في الجزائ[79] ، خاصة وأن الشيخ عبد العزيز الثعالبي أراد أن يعزز علاقاته مع دول شمال إفريقيا، في فترة باكورة النشاط السياسي في المنطقة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، وفشل الوفود العربية في تحقيق مصيرها بعد مؤتمر الصلح في باريس.

وذكر الشيخ محمد علي دبوز نقلا عن الشيخ إبراهيم الطفيش قائلا :" كان الشيخ صالح بن يحي يمد الحزب الدستوري كلما احتاج إلى المال في آخر كل شهر، وكان التونسيون يثقون به ثقة كاملة، وهو الذي كان يجمع التبرعات منهم للحزب وأنفق أموالا طائلة على الحزب، واشتغل عن تجارته لاستغراقه في جهاده السياسي."[(3)]

لقد كسب الحزب الحر الدستوري التونسي مراسلين ومساندين في مختلف المناطق الجزائرية، من معسكر، سعيدة، الأغواط، غرداية والقرارة. وأشارت التقارير الأمنية الفرنسية إلى وجود متعاونين آخرين مع الحزب، منهم : الحاج يوسف وعمر كمراسلين في تونس والطالب الزيتوني

إبراهيم الطفيش وحتى قائد وقاضي بني يزقن اللذان قدما مبلغ مالي هام إلى رئيس اللجنة الوطنية صالح بن يحي عن طريق إبراهيم الطفيش الذي كان يقطن بتونس ويتردد كثيرا على غرداية.[80]

وأشارت نفس التقارير أن مبعوثين آخرين كانوا يقومون بهذه المهمة بين تونس والجزائر، ومنهم : بن اسماعيل باحمد بن عمر.بن اسماعيل حاج باكير، باعلي زكري، زكري بن سعيد، بوراس محمد. وكانا الأولان شديدي الكراهية للاستعمار الفرنسي. وحتى قاضي مدينة قالمة سهيل بن الطيب الذي كان يشغل سابقا ممثلا ماليا، وباش عدل بن حملة كانا تربطها علاقات حسنة مع الميزابيين، ويخضران اجتماعاتهم المختلفة[81].

كما ربطت علاقات بين الجزائريين والتونسيين بواسطة الإخوة الميزابيين في مستهل القرن العشرين، حيث أشار التقرير الأمني الصادر بتاريخ 24 جانفي 1922 بأن أعضاء الحزب الحر الدستوري في إطار تفعيل العلاقات الجزائرية المغربية التونسية، تمَ تكليف التاجر صالح بن يحي في تونس والحاج باكير بن داوود بصفته تاجر في قالمة وأخوه محمد بن داوود الذي يشغل مهنة تاجرا.[82]

وفي اطار تعزيز العلاقات السياسية بين الدستوريين والشيوعيين من جهة والجزائريين من جهة أخرى فقد لعب السيد زكري بن سعيد دورا هاما في الاتصالات بين الطرفين، كموزع بريد للرسائل المكتوبة والشفوية ونقل الأموال والمساعدات المالية التي يتلقاها الشيخ صالح بن يحي، الذي كان يشتغل بصفة تاجر في سوق القماش بتونس، وهذا الأخير كان بدوره يتواصل مع الشيخ سليمان الباروني لنقل المساعدات للشيخ عبد العزيز الثعالبي رئيس الحزب الحر الدستوري، حيث كان سعيد بن زكري يتنقل بين تونس ومدينة قالمة بصفة غير منتظمة مرتين أو ثلاث كل شهر. وكان هدف الميزابيين رفض التجنيد والاستقلال الميزابي مع الاستقلال المصري. [83]

لقد تواصل الميزابيون مع الجرائد التونسية الممنوعة في الجزائر منها: الصواب، الوزير،والمنير كتابيا، وكان يتم شراء ونقل هذه الدوريات ليس في أضرفة مكتوبة، بل عن طريق وساطة سعيد بن زكري الذي كان ينقلها من العاصمة التونسية إلى جهات الكاف وسوق الأربعاء في الشرق التونسي، حيث يتم إيصالها للجزائريين وخاصة الميزابيين الذين يأتون إلى تونس لأجل ذلك الغرض أو التجارة.[84] وبعد صدور كتاب تونس الشهيدة من طرف الشيخ عبد العزيز الثعالبي، الذي عرف تهافتا من طرف الجزائريين على هذا المولود السياسي الجديد. ها نحن نشهد الجزائريون

ومنهم الميزابيون يرسلون للشيخ عبد العزيز الثعالبي، وبشهادة الجهاز الأمني الفرنسي التي تشير إلى رسالة الميزابي محمد بن صالح بن للشيخ عبد العزيز الثعالبي، للحصول على نسخة من كتاب تونس الشهيدة. ويطلب استعمال تأثيراته المتوازية مع تصريح الأمير خالد الجزائري. كما بعث الشيخ صالح بن يحي برسالة أخرى للشيخ عبد العزيز الثعالبي يطلب منه الوقوف إلى جانبهم وفضح السياسة الفرنسية المنتهجة ضد بني ميزاب التي كانت ترتكب من طرف المكاتب العربية ورؤساء الأهالي في حق بني ميزاب.[85]

لقد أصدرت وزارة الداخلية الفرنسية في الجزائر أمرا بمنع دخول جريدة الوزير للشيخ الطيب بن عيسى التي كانت تربطها علاقات ببعض الجزائريين، وتعززت هذه العلاقة أكثر مع صاحب الجريدة الشيخ الطيب بن عيسى خلال إقامته في الجزائر خلال صائفة 1920. والتي تفطنت لها السلطات الفرنسية من خلال الأعداد الصادرة ما بين 26- 31 في المجلة المذكورة، حيث قام الشيخ الطيب بن عيسى بالثناء على جريدة الفاروق لصاحبها عمر بن قدور، لما استعادت نشاطها الإعلامي مرة أخرى، كما سعى الطيب بن عيسى للتعاون المزدوج بين الجريدتين في تنوير وخدمة المصلحة العامة المشتركة بين الجزائريين والتونسيين. أما المقال الثاني الصادر في العدد 31 في نفس الجريدة تحت اسم مستعار (عربي) يصور لنا غبطة وابتهاج الجزائريين عند وصول الجرائد التونسية في أيديهم.[86] وهذا الذي سبب قلقا للحاكم العام في الجزائر، حينما نشر مقالا في جريدة الوزير تحت إمضاء جزائري، مما جعل الحاكم العام يتدخل لدى المقيم العام الفرنسي في تونس لمعرفة من صاحب المقال الأخير لصاحبة "جزائري" في العدد الصادر بتاريخ 13 سبتمبر 1920. [87]

والحقيقة أن نتيجة التواصل الإعلامي والسياسي بين الجزائريين والتونسيين لم يشمل جريدة الوزير فقط، بل شمل أيضا جريدتي المنير والصواب بمنعهما من دخول التراب الجزائري، بحجة أفكارهما العدائية ضد فرنسا.

وبفعل النشاط المكثف للحزب الدستوري فإن شعبيته قد ازدادت في تونس، حتى أنه كان في تصريحات

الثعالبي: أن الهدف الأساسي هو دمج عناصر شمال إفريقيا في الحزب، وأن أفكار الحزب أصبح لها وزنا لدى الأهالي الجزائريين ومنهم الميزابيين، وأصبحت له قاعدة صداقة في الجزائر وفي المغرب الأقصى يعتمد عليها في جمع التبرعات للحزب.[88]

وعن المساعدات المالية للحزب الدستوري التي ساهم بها الجزائريون، نذكر منها تلك المبالغ التي كانت تقدم للحزب تحت إنجاز المشاريع الخيرية كما تقدمه هذه الوثيقة عن ممثل الإقامة العامة للجمهورية الفرنسية في الجزائر، وفيها كشف عن تحركات بعض الجزائريين وجمعهم للمال بحجة بناء مسجد للإباضيين من أهل ميزاب، في الوقت نفسه كانت مسألة بناء المسجد غير واردة تماما، بل هي مجرد إحداث بعض الترميمات البسيطة (وضع سياج صغير وجدار)، بينما المبالغ المالية المجموعة تم وضعها في خزينة الحزب الحر الدستوري . ومن الأشخاص الذين أشرفوا على عملية جمع الأموال هما: باعلي صالح بن باعلي إبراهيم الطفيش بمساعدة الشيخ محمد صالح بن يحي المقيمين بتونس، ويعتبران من العناصر الأكثر نشاطا في للحزب الحر الدستوري، وقد كشفت الجهات الأمنية الفرنسية عن مبلغ قيمته 23000 فرنك فرنسي تم إيداعه في خزينة الحزب الحر الدستوري . [89]

وعن الدعم المالي الجزائري للحزب الحر الدستوري التونسي، هناك مراسلة من المقيم العام في تونس إلى نظيره في الجزائر يخبره عن قيام عنصرين ميزابيين مجهولين الهوية بتحويل مبلغ مالي يقدر بحوالي 60000 ألاف فرنك فرنسي . تم تقديمها للمناضل صالح بن يحي خدمة للحزب الدستوري.[90] كما أشارت التقارير الأمنية الفرنسية عن وصول ملبغ مالي آخر قدره 150000 فرنك فرنسي من طرف الجزائريين خلال شهر أكتوبر 1921.[91] وفي إطار التعاون الجزائري التونسي الذي كشفته التقارير الأمنية رسالة محمد بن صالح بن جمال أحد تجار قسنطينة، الذي كتب للثعالبي يطلب منه تقديم مساعدة.

الخلاصـــــة:

– إن هجرة الميزابية رغم تعدد أسبابها، تمثل أنموذجا للهجرة الجزائرية العامة للبلاد التونسية، بسبب توفر جملة من العوامل التي أدت إلى نزوح الجزائريين من بلدهم للاستقرار في المملكة التونسية، خاصة في العاصمة التونسية.

-لقد عملت السلطات الفرنسية على تقسيم الجاليات الجزائريين المقيمة في التراب التونسي إلى طوائف في البلاد التونسية، معتمدة في تصنيفهم على أساس الجهات التي نزحت منها الجالية الجزائرية، رغم أن هذا التصنيف كان يخدم الجالية نظرا لخصوصيتها المذهبية الإباضية.

- استغلت المملكة التونسية تحت الحماية الفرنسية الوضع الاجتماعي الجديد الذي تمخض عنه تغيير الكتلة الديمغرافية في البلد، وعينت على الجاليات الميزابية وغيرها من الجاليات الجزائرية الأخرى شيوخا من بني جلدتهم للإشراف على أمورهم الإدارية، الاجتماعية، الإعلامية والعسكرية.

- ساهمت الجالية الميزابية في الميزانية العامة من خلال ضريبة الاستيطان التي كانت تدفعها الجالية الجزائرية لخزينة المملكة التونسية، والتي كان يشرف عليها المراقب المدني وشيخ مدينة تونس.

- لقد ناضل بنو ميزاب في الحركة الوطنية التونسية، وربطوا علاقات طيبة مع الحزب الحر الدستوري التونسي، وساهموا في تمويل الحزب الحر الدستوري، وتواصلوا مع الصحف والدوريات التونسية، دون خلفيات عرقية أو مذهبية ، فرغم التقوقع المذهبي للميزابيين على أنفسهم في تونس حفاظا وصونا للمذهب الإباضي، فهذا لم يمنعهم من دعم الحزب الحر الدستوري التونسي.

- إن أهل ميزاب مثلت نسبة مهمة من الإثنيات الجزائرية الأخرى المشكلة للمجتمع الجزائري في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والفكرية التونسية التي لا يمكن التغاضي عنها، نتيجة الظرف الاستعماري الفرنسي الاجتماعية الذي أوجد هذه الحتمية التاريخية.

الهوامش:

[1] – محمد الطاهر بن محمد بن الشاذلي بن عاشور (1877 –1973): باحث في اللغة والدين والفكر، في عام 1892 انخرط في سلك طلبة الزيتونيين، وأحرز على شهادة التطويع عام 1896، ونجح في التدريس في الرتبة الثانية عام 1899، ليصبح مدرسا في المدرسة الصادقية سنة 1900، ثم مدرسا في المرتبة الأولى عام 1903. عين نائب دولة في نظارة الجامع الأعظم، ثم عضوا في تنقيح برنامج التعليم عام 1908، وقاضيا للمذهب المالكي عام 1913، كما مارس مهمة الفتوى، عين شيخ الإسلام سنة 1932، ثم شيخ جامع الزيتونة عام 1944 إلى غاية 1951، وأخيرا عميد جامعة الزيتونة عام 1956. من مخلفاته: كتاب التحرير والتنوير، مقاصد الشريعة الإسلامية، أصول النظام الاجتماعي في الإسلام،أصول الإنشاء والخطابة، موجز البلاغة، أليس الصبح بقريب، ديوان بشار بن برد، ديوان النابغة الذبياني، المشكل في شرح أشعار المتنبي، التوضيح والتصحيح. أنظر: محمد بوذينة، مشاهير التونسيين. (تونس: المطابع الموحدة، 1992)، ص535، 536.

[2] – بوطيبي محمد، دور المثقفين الجزائريين في الحركة الوطنية التونسية (1900–1930).(الجزائر: ط1، مطبعة دار الهدى، 2012)، ص38.

[3]– الجابري محمد صالح، النشاط العلمي والفكري للمهاجرين الجزائريين. 1900–1962.(تونس: مطبعة القلم، 1983)، ص19 .

[4] –نفسه، ص5.

[5] –الماجري عبد الكريم، هجرة الطرابلسية والجزائريين والمغاربة الجاونة إلى تونس1831– 1937، (تونس: ط 1، 2010)، ص 129.

[6] –GERMAIN MARTY, les Algériens à Tunis . tome 1 , (Tunis: IBLA , 1948), p.301.

[7] –IBID , p.302.

[8]–IBID , p.328.

[9]–IBID, P.229.

[10]– ANT , الوزارة الكبرى, 21–12–1921–S: A–C: 278 –DOS:117– DOC: 63/138.

[11]– الجابري، المرجع السابق، ص101 .

[12] –نفسه ص 38.

[13] –12–06–1922; direction des territoires du sud ANT. S: A–C: 278 –DOS:11– DOC: 11.

[14] –Marty , op.cit , P.332.

[15]–IBID ,p.302.

[16]–ANT , commissaire spécial, casier de police– SMNT –C19– DOS :2– DOC: 155/8 .25/02/1922.

[17]–IBID , C19– DOS :2– DOC: 154/7 .

[18] ANT, Délégué Général de la République Française... 25/09/1922 –C19 – DOS:2 – DOC :6/151–– 152 ;153.

[19]– Marty op.cit , p.331.

[20]–ANT , A.S l'école mozabite à Tunis ,21–12–1921–S: E–C: 550 –DOS:30/15– DOC: 63/138.

[21]–Marty ,op.cit , p.330.

[22]–ANT; cabinet de gouverneur da l'Algérie, 04–03–1905; –S: A–C: 278 –DOS:7– DOC: 9.

[23] –MARTY , op.cit. ,p.303

[24] –A.N.T 90441 LE GENERAL MAST ... 21–03–1945, DOC:88.

[25] – ANT, Statistique des Algériens Résidants à Tunis . 21–02–1919 . S:A– C:1 – DOS:14/2 – –S:A–C:1–DOS:14 –DOC:26. أهم الشيوخ بتاريخ 1919/06/05 DOC:13 , ou

[26]– Ibid. , S:A :1 –D 14/2 , DOC:26 .

[27] –حسن قلاتي،"حول الإصلاحات التونسية"،ج البرهان، تونس، العدد 39.(01–08–1922)، ص1 .

[28]– ANT, Etat des cheiks des Algériens . S: E –C: 550– DOS:16 –DOC:15/30.

[29] – ANT, Cheiks el Madina à Tunis, 1919 –1948 Organisation. 02–07–1919 .S:A –C:1 – DOS:14/1 . :19–DOC

[30]– ANT, Etat Des cheiks Des Algériens ..., 05–06–1919. S:A : C:1 –DOS: 14/2– DOC:26.

[31] – ANT, notice. S:A –C:1 – DOS:14/1 –DOC :24

[32]– ANT. Au sujet du nommé hadj Ali Omar.... 31–01–1912.S:A –C:1 – DOS:14/1 –DOC:17.

[33]– ANT, notice , S:A –C:1 – DOS:14/1 –DOC :24

[34] –ANT, journal official. 26-07-1919 .S:A –C:1 – DOS:17/1 –DOC :33.

[35] –ANT, الحمد لله17-02-1912 .S:A –C:1 – DOS:17/1 –DOC :sd.

[36] –ANT, S:A –C:1 DOS:17/1 –DOC 30.

[37] – من مواليد بني يزقن بغرداية، كان يبلغ 50 سنة من عمره سنة توليه المشيخة، تزوج من بنت الحاج عمر باكير، من أسرة تتكون من 5 أطفال، اشتغل تاجرا في مدينة سوق اهراس، ونائب الميزابيين لدى فاضي قسنطينة، رحل إلى تونس عام 1908، وعين شيخا للميزابيين أنظر:

ANT, NOTICE INDUVIDUELLE .S:A –C:1 – DOS:14/1 –DOC :4.

4 –IBID– DOC:4.

[38]– ANT , proposition se nomination du cheikh des mozabites. 19-04-1920 .S:A –C:1 – DOS:14/1 –DOC :5

[39]– ANT, décret du mai 1920 , 03-06-1920 .S:A –C:1 – DOS:14/1 –DOC:7.

[40] –ANT, control civil de Tunis , 03-12-1925 .S:A –C:1 – DOS:14/1 –DOC :17.

[41] –ANT, الوزارة الكبرى , 10-12-1925 .S:A –C:1 – DOS:14/1 –DOC :18.

[42] –ANT, résident général à cc de Tunis , 24-12-1926 .S:A –C:1 – DOS:14/1 –DOC :19.

[43]– ANT, control civil de Tunis , 18-05-1927 .S:A –C:1 – DOS:14/1 –DOC :3.

[44] –IBID , DOC :3/2.

[45] –ANT ,Caïdat de banlieue coût d'arma , 10-05-1930 .S:A –C:1 – DOS:14/1 –DOC :3.

[46] من مواليد القرارة عام 1883، أب لخمسة أولاد، بعد زواجه من شريفة بنت محمد بن إسماعيل، كان أخوه قائدا على القرارة، لجأ إلى تونس ليشتغل في التجارة. أنظر: ANT, control civil de Tunis , 13-07-1927 .S:A –C:1 – DOS:14/1 – DOC :6/2.

[47]–ANT, الوزارة الكبرى , opcit –DOC :4.

[48] –ANT, arrêté , 01-01-1935 .S:A –C:1 DOS:17/2 –DOC :18.

[49] –ANT, avis de nomination , 09-05-1935 .S:A –C:1 DOS:17/2 –DOC :2.

[50]– ANT, arrêté , 25-03-1947 .S:A –C:1 DOS:17/2 –DOC :4.

[51]– Marty ,op.cit , p 303.

[52] –ANT, جناب الصدر الأعظم, 27-01-1912 .S:A –C:1 DOS:17/1 –DOC :sd

[53] –ANT, Bakri ben Sulaiman , 23-12-2013 .S:A –C:1 DOS:17/1 –DOC :15

[54] –ANT, NOTE , 18-06-1899 .S:A –C:1 DOS:17/1 –DOC :6.

[55] – ANT. S:A des relations mozabites avec l'extérieur ; 25-08-1916 –C:1 –DOS:17/1 –DOC :30

[56] –ANT الحمد لله, 29-04-1912 .S:A –C:1 DOS:17/1 –DOC :6; sd.

[57] –Marty op.cit, p.303.

[58] –ANT. S: le contrôleur civil , 03-02-1920 –C:1 – DOS:14/1 –DOC 44.

[59] –ANT.S:A impôts directs , 17-02-1920 –C:1 –DOS:14/1 –DOC :45.

[60]–ANT.S:A cheikh el madina , 08-01-1920 –C:1 –DOS:14/1 –DOC :45.

[61] –ANT.S: réponse , 17-02-1920– C:1– DOS:14/1 –DOC 43.

[62] –ANT, Secrétaire général du Gouvernement Tunisien ;2/810/194 S:A C:1–DOS:14/2– DOC: 3.

[63] – ANT , Comptabilité des. Caidas … , 14 –08–1947.S: .A–C: 1 –DOS:14/2 – DOC:103.

[64] –ANT , directeur de finance … , 03–10–1938 .S: .A–C: 278 –DOS:9 – DOC:181/2.

[65] – ANT , Control civil de Tunis, 14 –03–1937.S: .A–C: 1 –DOS:14/2 – DOC:79.

[66] –ANT , NOTTE 23–05–1922.S: .A –C:1 –DOS:14/2 – DOC:65

[67]–ANT , NOTTE 13–05–1931 .S: .A –C:.1 –DOS:14/2 – DOC:67.

[68] –ANT, –cheikh– s.a cheikhs des Algériens 04–10–1939 . S: .A –C:.1 –DOS:14/2 –DOC :85/3.

[69] –الجابري، المرجع السابق، ص 265.

[70] – أحمد توفيق المدني،حياة كفاح (مذكرات). في تونس 1905– 1925، (الجزائر: ش.و.ن.ت، 1973)، ج 1، ص 194،195.

[71] –ANT ,raport ,21–12–1921–S: .E–C: 550 –DOS:30/15– DOC: 63/138.

[72] –ANT, –COMESSARIA CENTRAL . SMNT– C :19 –DOS :2 –DOC :66

[73] –ANT ,renseignement ,–S: .E–C: 550 –DOS:30/15– DOC: 139.

[74]– ANT ,surveillance politique des indigènes19–02–1921 ,–S: .E–C: 550 –DOS:30/15– DOC: 48.

[75] –ANT , relation entre nationaliste algériens et tunisiens ,19–04–1922 , DOC :65.

[76]–ANT, On me communique les renseignements …– n 865, le 31/05/1922 .SMNT– D:2– C:21– DOC:13.

[77] – نقلا عن: الجابري، مرجع سابق، ص 275.

[78] –ANT ,relation des ibadites d'Algérie avec les nationalistes algériens , 14–06–1921–S: .E–C: 550 –DOS:30/15– DOC: 67/131.

[79] .note , 05–12–1921–S: .E–C: 550 –DOS:30/15– DOC: p85/108. .

[80]–ANT, – Note – ;12/04/1922. SM T – C:21– DOS:1–DOC :13.

[81]– ANT, –guelma . SMNT– C :19 –DOS :2 –DOC :69.

[82]– ANT, –COMESSARIA CENTRAL . SMNT– C :19 –DOS :2 –DOC :65.

[83] –ANT, –Guelma .opcit ,DOC :69.

[84]– IBID, DOC :69

[85] –ANT ,relations entres les agitateurs tunisiens et algériens, 16–02–1921–S: .E–C: 550 –DOS:30/15– DOC: 40.

*هو الضابط سعد الدين بن بلقاسم بن الخمار، رقيب في فرقة الرماية بمدينة بنزرت، من طولقة، الإقليم العسكري لتقرت، كان مسكن في بسكرة، تورط في قضية عمر راسم رسائل عدائية للفرنسيين من طرف ابن الخمار، وتمت محاكمته من طرف المجلس الحربي في 46 نوفبر 1915 بالعاصمة بالنفي. أنظر:

ANT ,surveillance politique des indigènes , 16–02–1921–S: .E–C: 550 –DOS:30/15– DOC: 152.

[86] –IBID, DOC: 152.

[87] –IBID , DOC: 1.

[88] –ANT, – NOTE – ; SMNT– C: 21– DOS:1 – DOC :13/ 121.

[89] –ANT, –Délégué Général de la République Française … 25/09/1922. SMNT– C :19 –DOS :2 – DOC :6

[90] –ANT, –propagande nationaliste dans l'Afrique du nord . SMNT– C :19 –DOS :2 –DOC :73.

[91] –ANT, –surveillance indigène ,OPCIT , DOC :74.